

**المخطط الخماسي [2010-2014] و الأهداف الإنمائية للألفية**  
**دراسة تقييمية: أهداف التنمية المستدامة الاجتماعية و الاقتصادية**  
*The Five-Year Plan (2010-2014) and the Millennium Development Goals*  
*Evaluation Study: Sustainable Social and Economic Development Goals*

**الطالبة: صبيحة حماد**  
**جامعة لوئيسي علي - البلدة 2- الجزائر**

**ملخص :** عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤتمر القمة للألفية في سبتمبر سنة 2000 ، حيث تم وضع ثمانية أهداف تمس الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة الاجتماعية، الاقتصادية و البيئية، ونظرا لأهمية تلك الأهداف سطرت الجزائر ثلاث برامج تنموية متتابعة، و كان آخر هذه البرامج ما عرف بالمخطط الخماسي الذي رصدت له ميزانية تعتبر الأضخم في تاريخ الجزائر. سنحاول في هذه الدراسة عرض الجهود الوطنية التي نفذت في المخطط الخماسي (2010-2014) و تقييم ما توصلت إليه الدولة من نتائج مقارنة بالأهداف الاجتماعية و الاقتصادية للألفية من خلال المعدلات الوطنية و المؤشرات الدولية للقياس.

**الكلمات المفتاحية :** أهداف الألفية، الأهداف الاجتماعية، الأهداف الاقتصادية، المخطط الخماسي  
**تصنيف JEL :** OO110، OO111

**Abstract :** The United Nations General Assembly convened the Millennium Summit in September 2000, therefore the eight aims were set up to address the three dimensions of sustainable social, economic and environmental development, In view of the importance of these goals, Algeria established three successive development programs. The last of these programs was known as the five-year plan, which was budgeted as the largest in the history of Algeria. In this study we will attempt to present the national efforts carried out in the five-year plan (2010-2014) and evaluate the results of the country compared to the social and economic goals of the millennium through national rates and international indicators of measurement.

**Keywords :** Millennium Goals, Social Goals, Economic Goals, Five-Year Plan

**Jel Classification Codes :** OO110, OO111

**I. تمهيد :**

يشهد العالم بأسره مشاكل بيئية كارثية تزداد يوما بعد يوم بسبب الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية، إضافة إلى انعدام الوعي و الثقافة البيئية من خلال اللامبالاة و اللامسؤولية التي يتسم بها كل أفراد المجتمع و المؤسسات و الهيئات الفاعلة.

في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية (CNUED) الذي انعقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992، تمّ اعتماد عدّة وثائق منها الإعلان المعروف باسم "قمة الأرض" وجدول أعمال القرن 21، وهو برنامج يعكس الاتفاق الدولي و الإجماع على أهمية البيئة والحفاظ عليها، و إدراجها ضمن استراتيجيات المؤسسات و الدول، كما تهدف التنمية المستدامة على تحقيق الإستدامة على مستوى ثلاثة أبعاد اجتماعية و اقتصادية و بيئية من أجل ضمان العيش بكرامة للجيل المستقبلي. وفي سنة 2000 عقدت هيئة الأمم المتحدة قمة الألفية أين تمّ وضع ثمانية أهداف تحوي 21 غاية، يمكن قياسها من خلال 60 مؤشر.

إنّ البرامج التي سطرته الحكومة منذ سنة 2000 إلى سنة 2014 تعكس إرادة الدولة في تحقيق التنمية الشاملة والذي تجسد في البرامج التنموية الثلاث :

**البرنامج الأول :** برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الفترة ما بين 2001-2004 خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري.

**البرنامج الثاني :** البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ما بين 2005-2009 رصد له مبلغ يفوق 150 مليار دولار أمريكي.

**البرنامج الثالث :** 2010-2014 سمي بالبرنامج الخماسي رصد له مبلغ 286 مليار دولار، حيث أكدّ ملاحظون اقتصاديون حسب ما ورد في التقرير الصادر عن الحكومة في الاجتماع الوزاري الذي عقد في 24 ماي 2010 أنّ ميزانية البرنامج تعتبر الأضخم من نوعها في تاريخ الجزائر.

إنّ البرنامج الخماسي سطر من طرف الحكومة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع القطاعات من خلال الميزانية المخصصة و الخطط المسطرة. وهنا تظهر أهمية التقييم الذي يجب القيام به مقارنة بأهداف التنمية المستدامة للألفية التي وضعت سنة 2000. إنّ الدراسة تتضمن عملية تقييمية للمخطط الخماسي 2010-2014 إذا ما توصل إلى الأهداف المسطر لها مقارنة بالأهداف العامة للتنمية المستدامة وبالتالي ستكون إشكالية الموضوع كمايلي : **هل حققت الجزائر أهداف الألفية الاقتصادية و الاجتماعية للتنمية المستدامة بعد تنفيذ المخطط الخماسي 2010 – 2014 ؟ و للإجابة عن الإشكالية المطروحة يمكن اقتراح الفرضية التالية :** لم تسجل الجزائر تقدما كبيرا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة و هذا ما انعكسه المؤشرات الدولية.

ومن أجل تأكيد الإجابة من عدمه استندنا على المخطط الخماسي 2010-2014 من أجل عرض قيمة الجهود المبذولة من طرف الدولة و كذا مؤشرات القياس العالمية المنشورة في الدراسات و التقارير، و التي تستهدف الدول من أجل قياس العديد من المؤشرات منها جودة التعليم، الفقر، نسب البطالة.

**أهمية الدراسة :** تتمثل أهمية الدراسة في تحديد النتائج المتوصل إليها بعد تطبيق المخطط الخماسي و الذي سخرت له ميزانية ضخمة في الوصول إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للتنمية المستدامة.

**أهداف الدراسة :** تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التخطيط ووضع الأهداف المعقولة و المحددة بزمن من أجل تحقيق أهداف عالمية تسعى لها كل الدول.

**II. الطريقة :****أولاً : تعريف الأهداف الإنمائية للألفية**

كان الواقع الاجتماعي للدول النامية قبل سنة 2000 يعكس معدلات مهولة في نسب الفقر و عدم تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، إذ أنه في سنة 1990 تم تسجيل 1926 مليون شخص يعيش في فقر مدقع و كذا 100 مليون طفل في سنّ التمدرس لا يذهبون إلى المدرسة، و يوجد 57 مليون طفل لا يتلقون تعليمهم الابتدائي<sup>1</sup>.

فعدت الأمم المتحدة جمعيتها العامة سنة 1998 أين أقرت بضرورة عقد مؤتمر قمة الألفية<sup>2</sup> من أجل مناقشة كل القضايا المتعلقة بالتنمية في الدول النامية، وفي أوت سنة 2000 ترأس اجتماع المائدة المستديرة حول قضايا التنمية و تحديات الألفية الجديدة كل من رئيس وزراء جمهورية سنغافورة و رئيس جمهورية بولندا و رئيس جمهورية فنزويلا و رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و تم تحديد تاريخ القمة.

و في سبتمبر سنة 2000 اجتمعت 189 دولة و ما لا يقلّ عن 23 منظمة دولية سواء كانت حكومية أو غير حكومية ربحية أو غير ربحية لتتفق في الأخير على وجوب وضع خطة عمل واضحة و محددة بزمن من أجل القضاء على الفقر و ضمان التعليم للجميع ليتمّ صدور إعلان الألفية الذي حمل في طياته ثمانية أهداف محددة بجدولة زمنية يجب تحقيقها بحلول سنة 2015.

و عرّفت الأهداف الإنمائية للألفية بأنها " مجموعة من الأهداف و الغايات و المؤشرات القابلة للقياس وضعتها الأمم المتحدة في أجندة واضحة المعالم تمّ التوافق بشأنها على أساس 08 أهداف و 21 غاية و 60 مؤشر لقياس التقدّم في تحقيق الأهداف و المرامي الثمانية الخاصة بالألفية الجديدة و ذلك ضمن أطر زمنية محددة لها و في أفق سنة 2015، و مراميها تعكس في مضمونها عموماً التطلعات و الخاصيات الأساسية للشعوب من أجل حياة أفضل "<sup>3</sup>.

**ثانياً : الأهداف الإنمائية للألفية للتنمية المستدامة**

تتمثل الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة في ثمانية أهداف نذكرها بالغايات التي تتضمنها في ما يلي <sup>4</sup>:

**1- الهدف الأول : القضاء على الفقر المدقع و الجوع**

يتضمن هذا الهدف التدابير المتخذة من أجل التقليل من حدة الفقر و الجوع في الدول النامية و البلدان الأقل تقدماً، و يشمل الغايات التالية :

**الغاية الأولى :** تتعلق هذه الغاية بتخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف بين الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2015 (من نسبة 27% إلى 14%).

**الغاية الثانية :** تتعلق هذه الغاية بالعمل على توفير العمالة الكاملة و المنتجة و العمل اللائق لجميع السكان في الدول النامية و البلدان الأقل تقدماً بمن فيهم النساء و الشباب.

**الغاية الثالثة :** تتمثل في تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف ما بين سنة 1990 و 2015.

**2- الهدف الثاني : تحقيق تعميم التعليم الابتدائي الشامل**

و يرتكز هذا الهدف على ضمان تمكين جميع الأطفال في كل مكان، البنين و البنات على حد سواء من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، و ذلك من خلال العمل على إتاحة و تعميم التعليم الابتدائي للجميع بحلول سنة 2015.

**3- الهدف الثالث : تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة من أسباب القوة**

يتضمن هذا الهدف الغاية الثالثة التي تتمثل في العمل على إزالة التفرقة و التفاوت بين الجنسين في جميع مراحل التعليم، و دعم جهود المرأة لتحقيق توازن مع الرجل، و ذلك بحلول سنة 2015.

**4- الهدف الرابع : تخفيض معدل وفيات الأطفال**

يتعلق هذا الهدف بتخفيض وفيات الأطفال دون سنّ الخامسة بمعدل الثلثين في الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2015.

**5- الهدف الخامس : تحسين صحّة الأمهات**

و يتفرغ هذا الهدف إلى غايتين أساسيتين تركزان على الاعتناء بصحة الأمهات و هما :

**الغاية الأولى :** تتعلق بالتقليل من معدلات وفيات الأمهات عند الولادة.

**الغاية الثانية :** تركز هذه الغاية على إتاحة فرصة تعميم خدمات الصحة الإنجابية للأمهات.

**6- الهدف السادس : مكافحة الإيدز و الملاريا و الأمراض الأخرى**

يتضمن هذا الهدف ثلاث غايات تسعى المنظمة إلى تحقيقها و هي :

**الغاية الأولى :** وقف انتشار فيروس الإيدز بحلول سنة 2015، و بدء انحصاره اعتبارا من ذلك التاريخ.

**الغاية الثانية :** تعميم إتاحة العلاج من فيروس الإيدز بحلول سنة 2015 لجميع من يحتاجونه.

**الغاية الثالثة :** وقف انتشار الملاريا و غيرها من الأمراض الرئيسية بحلول سنة 2015، و بدء انحصارها اعتبارا من ذلك التاريخ.

**7- الهدف السابع : ضمان الاستدامة البيئية**

يحتوي هذا الهدف على أربع غايات فرعية و هي :

**الغاية الأولى :** إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات و البرامج الوطنية و الحفاظ على الأرصدة السمكية.

**الغاية الثانية :** الحفاظ على الموارد المائية.

**الغاية الثالثة :** الاعتناء بالغابات و الحفاظ على محيطها البيئي.

**الغاية الرابعة :** الحفاظ على الأجناس الحيوية المهددة بالانقراض.

**8- الهدف الثامن : إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية**

**الغاية الأولى :** إقامة نظام تجاري و مالي يتسم بالانفتاح و عدم التمييز بين الدول.

**الغاية الثانية :** معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل تقدماً.

**الغاية الثالثة :** معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية و الدول الجزرية الصغيرة.

**الغاية الرابعة :** معالجة مشاكل ديون البلدان الفقيرة باتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني و الدولي لجعل تحمل ديونها ممكن على المدى الطويل.

**الغاية السادسة :** إتاحة الأدوية بأسعار ميسورة في الدول النامية و البلدان الأقل تقدماً.

**الغاية السابعة :** إتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال للبلدان النامية.

عرفت هذه الأهداف اقبالا كبيرا من طرف الدول و من بينها الجزائر التي كما أشرنا سابقا أنها سطرت ثلاث برامج تنموية من أجل تحقيق هذه الأهداف و رصدت لها ميزانيات ضخمة كانت تعكس إرادة الدولة في الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف.

## الشكل (01) : الأهداف الإنمائية للألفية



المصدر :

UN General Assembly ,Transforming Our World : The 2030Agenda for Sustainable Development.Resolution adopted by the General Assembly on 25 September 2015. United Nations, 2015.

**ثالثاً : الجهود الوطنية لتحقيق أهداف الألفية للتنمية المستدامة (المخطط الخماسي 2010-2014)**  
بلغت الميزانية المخصصة للتنمية خلال الخمس سنوات من المخطط الخماسي الذي وضعته الحكومة آنذاك تحت إشراف فخامة رئيس الجمهورية بـ 286 مليار دولار تكملة للمخطط الذي سبقه 2004-2009 موجهة لتعزيز الجهود في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، وهي ميزانية من شأنها أن تصلح جميع القطاعات .  
**1- الجانب الاجتماعي**

**أ- التنمية البشرية ركيزة اساسية للبرنامج الاقتصادي الاجتماعي الخماسي 2010-2014**  
اعتبرت الحكومة أن التنمية البشرية أهم محور يجب الاعتناء به من أجل التنمية لذا خصصت له ميزانية قدرت بـ 9.386 مليار دينار الذي من شأنه إصلاح الوضع في قطاع التعليم بأطواره الثلاثة وتوفير المرافق من أجل ملأ أوقات الفراغ وتنمية القدرات وإدماج الشباب و تحفيزهم، حيث تتضمن الميزانية المشاريع التالية :<sup>5</sup>  
✓ **قطاع التربية الوطنية**  
إنجاز أزيد من 300 مدرسة ابتدائية و 1000 إكمالية وحوالي 850 ثانوية و 2000 وحدة داخلية ونصف داخلية و مطاعم و أوكلت هذه المهمة لوزارة التربية الوطنية التي استقادت من 852 مليار دينار .  
**50 مليار دج للتجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الألي ضمن كامل المنظومة التربوية و منظومة التعليم و التكوين و 100 مليار دج لوضع الحكامة الالكترونية.**

✓ **قطاع التعليم العالي**  
خصص للقطاع ميزانية قدرت بـ 868 مليار دينار من أجل توفير 600.000 مقعد بيداغوجي و 400.000 سرير و 44 مطعما جامعي.  
وفي هذا الصدد قال رئيس الجمهورية " أن هذا المسعى يهدف إلى توفير جو من الثقة بين الباحثين وبيئتهم الاجتماعية والصناعية من أجل استغلال أحسن لنتائج البحث لصالح الاقتصاد الوطني".  
وارتفع عدد مخابر البحث من 640 الى 783 مخبر معتمد لدى مؤسسات التعليم العالي و الإطلاق المبرمج لـ 200 غرفة عمليات للبحث بالإضافة إلى إنشاء 6 وحدات جديدة للبحث ومركز طبي في مجال التكنولوجيا الحيوية.

✓ **قطاع التكوين و التعليم المهنيين**  
تم تخصيص ميزانية مقدرة بحوالي 178 مليار دينار لإنجاز 220 معهد و 82 مركز للتكوين و 58 داخلية.  
**ب- الصحة**

اهتمت الدولة في مخططها الخماسي ببناء المستشفيات و الوحدات العلاجية وبناء المستوصفات و سهرت على ائصال الأدوية للمناطق النائية، فقد تم تخصيص ميزانية قدرت بـ 619 مليار دينار من أجل إنجاز 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصصا، 377 عيادة متعددة التخصصات و 1000 قاعة للعلاج و 17 مدرسة للتكوين الشبه الطبي.

**ج- السكن**

تخصيص مبلغ يقدر بـ 3700 مليار دينار من أجل إنجاز مليوني وحدة سكنية عبر التراب الوطني، وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني. وتوزع السكنات على النحو التالي : 500.000 وحدة سكنية إيجارية، 500.000 وحدة سكنية ترقية و 300.000 وحدة سكنية من أجل القضاء على السكنات الهشة.

**2- الجانب الاقتصادي**

سطرت الدولة مجموعة من المشاريع الاقتصادية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتوفير مناصب شغل لامتناص البطالة و تتمثل في إنعاش القطاع الصناعي خاصة<sup>6</sup>.

**✓ القطاع الصناعي**

تم رصد 150 مليار دينار لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية و الدعم العمومي للتأهيل و تيسير القروض البنكية التي بلغت 300 مليار دينار جزائري لنفس الغرض. 2000 مليار دج من أجل محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البيتروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية.

**✓ القطاع الفلاحي**

أكثر من 1000 مليار دينار جزائري يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية الذي تم الشروع فيه منذ المخطط السابق 2004-2009.

**✓ التوظيف**

تشجيعا لإنشاء المناصب خصصت الدولة مايقارب 350 مليار دينار جزائري لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني.

**III. النتائج و مناقشتها****المؤشرات الاجتماعية، الاقتصادية بعد المخطط الخماسي 2010-2014**

إنّ البرنامج الذي سطرته الحكومة من أجل تحقيق التنمية بالوطن يعتبر من أكبر المخططات الذي خصصت له ميزانية ضخمة وحسب خبراء و ملاحظين إقتصاديّين تعتبر الأولى من نوعها، و قد تمّ إنجاز الجزء الأكبر منه والباقي قيد الإنجاز. إنّ غياب لغة الأرقام و الاحصائيات الحقيقية و كذا المتقدمة لا يمكننا من معرفة مدى نجاعة البرامج و قياس مدى نجاحها و نسبة تحقيق الأهداف. و بما أنّ المخطط الخماسي كان يهدف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها و السير على مؤشراتها، و التي تعتبر عالمية فإنّ الاحصائيات و التقارير العالمية هي من تبرز ترتيب و مكانة الجزائر، و فيمالي عرض لبعض المؤشرات الوطنية و الترتيب العالمي للجزائر في الجانبين الاجتماعي و الاقتصادي على حسب الأهداف الإنمائية للألفية.

**الهدف الأول : القضاء على الفقر المدقع و الجوع**

كشف تقرير للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على الفقر في أكتوبر 2014 على أن 10 ملايين جزائري يعيشون تحت خط الفقر<sup>7</sup>، و أنّ سنة 2014 سجلت 1.932.000 أسرة فقيرة مع زيادة بـ 340 ألف أسرة فقيرة مقارنة بسنة 2013 التي سجلت 1.628.000 أسرة فقيرة. كان الهدف الأول من أهداف الألفية القضاء على الفقر المدقع لكن الجزائر لم تستطيع تحقيق ذلك و هذا ما تبينته مجموعة من المؤشرات مثل البطالة و النمو الاقتصادي و غيرها نستعرضها فيمايلي :

**✓ معدّل النمو الاقتصادي**

الجدول (01) : معدّل النمو في الجزائر

السنوات	2014	2015	2016
معدّل النمو الاقتصادي	3	3.6	3.9

المصدر: اعداد الباحث حسب تقرير صندوق النقد الدولي سنة 2016

من الملاحظ في الجدول أعلاه أنّ نسبة النمو الاقتصادي عرفت تطورا عبر السنوات الثلاث وهذا ما عكسه المخطط الخماسي من إيجابيات على الاقتصاد الوطني، كما شهد قطاع الفلاحة نموا بنسبة 11 بالمائة سنة 2015 حسب وزير الفلاحة إلا أنّ هذا النمو أبقى على الزيادة في عدد الأسر الفقيرة.

## ✓ معدل التضخم

الجدول (02) : معدل التضخم في الجزائر

السنوات	2014	2015	2016
معدل التضخم	2.9	4.2	4.1

المصدر : اعداد الباحث حسب تقرير صندوق النقد الدولي سنة 2016.

من خلال الجدول نلاحظ أنّ نسبة التضخم عرفت قفزة من سنة 2014 إلى سنة 2015 بسبب تراجع أسعار النفط، و هو كذلك من الأسباب التي أدت إلى ارتفاع نسبة الفقر نتيجة انخفاض القدرة الشرائية و ارتفاع الأسعار.

## ✓ معدل البطالة

الجدول (03) : معدل البطالة في الجزائر

السنوات	2013	2014	2015	2016
معدل البطالة	14.3	9.8	11.6	11.7

المصدر : اعداد الطالب من موقع الديوان الوطني للإحصائيات و تقرير الصندوق النقد الدولي

من الجدول الموضح أعلاه نلاحظ انخفاضاً محسوساً في نسبة البطالة بين سنتي 2013 و 2014 ليعود للارتفاع سنة 2015 والبطالة تعتبر أحد أهم أسباب استمرارية الفقر.

## الهدف الثاني : تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

يعتبر التعليم الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية و حاجة أساسية بعد الطعام لذا عمدت هيئة الأمم المتحدة للاهتمام بتحقيق التعليم للجميع، و يمكن قياس نسبة تحقيقه من خلال معدلات التسرب المدرسي و مؤشر جودة التعليم.

## ✓ معدل التسرب المدرسي

تشير إحصائيات المرصد الوطني لحماية الطفولة (منظمة غير حكومية) المعلن عنها عشية الاحتفال باليوم المغربي للطفولة والمصادف ليوم 17 فبراير 2016 من كل عام إلى أنّ الجزائر تسجل سنويا أزيد من مئتي ألف حالة تسرب مدرسي، في حين يوجد أكثر من نصف مليون طفل خارج مقاعد الدراسة<sup>8</sup>. هذا المعدل الخطير يمكن أن يكون سببه الفقر الذي يمكن أن يؤدي إلى نتيجة أخرى أكثر ضررا وهي عمالة الأطفال في سن مبكر.

## ✓ جودة التعليم

كشفت مؤشر دافوس الخاص بقياس جودة التعليم خلال سنة 2016<sup>9</sup>، في تقريره الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، عن احتلال الجزائر المرتبة 11 عربيا و119 عالميا من حيث جودة التعليم ومستوياته، وذلك من أصل 140 دولة على مستوى العالم، حيث قام مؤشر دافوس لجودة التعليم بقياس جودة ومستويات التعليم في 140 دولة التي خضعت للتصنيف والقياس خلال سنة 2016، ويتم احتساب درجات المؤشر عن طريق جمع العديد من البيانات العامة والخاصة المتعلقة بنحو 12 فئة أساسية، تضم المؤسسات التعليمية، والابتكار، والبيئة الاقتصادية، والصحة والتعليم الأساسي، والتعليم الجامعي والتدريب، بالإضافة إلى كفاءة سوق العمل، وتطوير سوق المال، والجاهزية التكنولوجية، وكذا حجم السوق، وتطوير الأعمال. يمكن أن تكون جودة التعليم إحدى أسباب التسرب المدرسي.

## الهدف الثالث : تعزيز المساواة بين الجنسين

كشفت التقرير للمنتدى الاقتصادي العالمي عن احتلال الجزائر المرتبة 126 في مؤشر المساواة بين الجنسين حول العالم، التقرير الذي شمل 142 دولة استقرأ فيها الفوارق التي لا تزال ماثلة بين الجنسين. رغم أنّ الجزائر حققت نقلة نوعية في بعض أشكال المساواة بين المرأة و الرجل في بعض المناصب و كذا في التمثيل في المجالس المنتخبة التي ارتفعت إلى نسبة 30 بالمائة، إلا أنّ المرأة لازالت تعرف الكثير من التمييز وخصوصا في المناطق النائية.

## الهدف الرابع : تخفيض معدل وفيات الأطفال

ويمكن قياسه من خلال معدل وفيات الرضع و وفيات الأطفال دون سن الخامسة الصادر في تقرير ديموغرافيا الجزائر من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

## ✓ وفيات الرضع

الجدول (04) : وفيات الرضع

السنة	2014	2015
معدل الوفيات	22316	23150

المصدر : من اعداد الباحث بناء على تقرير ديمغرافيا الجزائر 2016، الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار  
<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/demographie-algerienne-2015>

ازداد عدد وفيات الرضع الأطفال بنسبة 3.6 بالمائة بين سنتي 2014 و 2015 رغم طل الجهود التي قامت بها والميزانية الضخمة التي رصدت من أجل القضاء على هذه الظاهرة.

## ✓ وفيات الاطفال أقل من 5 سنوات

الجدول (05) : معدل وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات

السنة	2014	2015
معدل الوفيات	24.6 بالالف	25.7 بالالف

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على تقرير ديموغرافيا الجزائر 2016، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار  
<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/demographie-algerienne-2015>

ازداد معدل الوفيات للأطفال الأقل من 5 سنوات بمعدل 1 بالالف رغم الميزانية الضخمة التي رصدتها الدولة لقطاع الصحة وكان التخفيض من بين أهم الأهداف التي ركزت عليها الأمم المتحدة.

## الهدف الخامس : تحسين صحة الأم

يقصد بها الصحة الإنجابية و يعتبر معدل وفيات الأمهات مؤشرا هاما و أساسيا لقياس مستوى التنمية المحققة في بلد ما.

## ✓ معدل وفاة الامهات

الجدول (06) : معدل وفاة الأمهات

السنة	2008	2015
معدل الوفيات لكل 100.000 ولادة حية	86.2	57.5

المصدر : Les donnes de rapport national sur les OMD 2010 Algérie

نلاحظ من الجدول أعلاه أنّ معدل الوفيات انخفض منذ سنة 2008 إلى غاية سنة 2015 بمعدل عال جدا و هذا بفضل البرامج الوقائية التي طبقت في مجال الاهتمام بالصحة و الطفل، من خلال إقامة العديد من البرامج من بينها مراكز حماية الأمومة والميزانية الضخمة التي خصصتها الدولة لقطاع الصحة.

## .IV الخلاصة :

إنّ تعدد البرامج التنموية و تغيير السياسات المنتهجة في التنمية و كذا الميزانية الضخمة المخصصة في البرنامج الخماسي 2010-2014 يعكس إرادة الحكومة الحقيقية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع القطاعات والخروج من الأزمة التي كانت تعاني منها البلاد.

إنّ الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني وعدم تنوع مداخيل الدولة، أدى بها بعد تراجع أسعاره في أواخر سنة 2014 إلى اضطراب في التسيير و عرقلة إتمام المشاريع المخطط لها، والوصول إلى الأهداف المسطرة، إذ أنّ كل جهود الدولة ذهبت سدى في نظر الشعب مادام لا تنزل معاناته في الحاجيات الأساسية مثل: توزيع سكنات عدل 2001-2002، غلاء الأسعار، زيادات في أسعار الوقود، ارتفاع أسعار السيارات، تعالي الأصوات حول سياسة التقشف، إفلاس خزينة الدولة، ترشيد النفقات.

**النتائج :**

- ✓ لم تستطع الجزائر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سواءً اجتماعيا أو اقتصاديا وهذا ما عكسته المعدلات الوطنية والمؤشرات الدولية ؛
- ✓ الميزانية الضخمة لتحسين الظروف المعيشية وشراء السلم الاجتماعي أدى إلى هلاك خزينة الدولة ؛
- ✓ الاعتماد على قطاع المحروقات وإهمال القطاعات المنتجة الأخرى أدى إلى رفع الواردات من أجل الاستجابة لتغطية الطلب الكلي ؛
- ✓ الميزانية الضخمة للتعليم العالي يجب أن تصاحبها دراسة معمقة لمناصب الشغل من أجل احتواء الخريجين.

**التوصيات :**

من الناحية الاقتصادية

- 1- إعادة تفعيل التخطيط الاقتصادي الذي لا يتعارض مع اقتصاد السوق و تبني نموذج قياس الاقتصاد الكلي ؛
- 2- تبني نموذج نمو على الأقل لسنة 2030 مثلما فعلت الدوحة و دبي ؛
- 3- تحديد الأهداف بجدولة زمنية و أرقام إحصائية حقيقية و القيام بتشخيص للواقع قبل وضع أي استراتيجية سواء كانت قريبة أو بعيدة المدى ؛
- 4- إعادة النظر في السياسة الجبائية المطبقة في الجزائر، بحيث 26 بالمائة ضريبة على الأرباح للمؤسسات تعتبر مؤشر غير محفز للاستثمار ؛
- 5- إعادة النظر في سياسة البنوك و دراسة إمكانية التحوّل إلى البنوك الإسلامية و الاقتصاد الإسلامي الذي أثبت نجاعته في الكثير من الدول.  
ومن الناحية الاجتماعية:
- 1- الآفات الاجتماعية كالفساد المدرسي و الفساد يستدعي القيام بدراسات ميدانية مبنية على فرضيات و استبيانات من أجل معرفة الأسباب الحقيقية للظاهرة و معالجتها ؛
- 2- الاهتمام بقطاع التربية و التعليم و محاولة الاقتباس من البرامج الناجحة عربيا كدولة قطر و دوليا كفنلندا و سويسرا و سنغافورة ؛
- 3- الربط بين قطاعي التربية و التعليم و التعليم العالي من أجل تحسين المستوى و الحصول على شباب ذو كفاءة.  
و في الأخير يمكن القول أنّ الميزانيات الضخمة لا تكفي وحدها لتحقيق التنمية بل يجب أن تصاحبها رؤية و استراتيجية واضحة على المستوى القريب و البعيد، و بناء الاستراتيجيات لا يكون إلا بلغة الأرقام التي تعتبر غائبة في الجزائر و تحديد الأهداف وفق جداول زمنية تخضع للرقابة و المتابعة المستمرة.

**ملحق الجداول والأشكال البيانية**

الجدول (01) : معدل النمو في الجزائر

السنوات	2014	2015	2016
معدل النمو الاقتصادي	3	3.6	3.9

المصدر : إعداد الباحث حسب تقرير صندوق النقد الدولي سنة 2016

الجدول (02) : معدّل التضخم في الجزائر

السنوات	2014	2015	2016
معدّل التضخم	2.9	4.2	4.1

المصدر : إعداد الباحث حسب تقرير صندوق النقد الدولي سنة 2016

الجدول (03) : معدّل البطالة في الجزائر

السنوات	2013	2014	2015	2016
معدّل البطالة	14.3	9.8	11.6	11.7

المصدر: إعداد الباحث من موقع الديوان الوطني للإحصائيات و تقرير الصندوق الدولي

## الجدول (04) : وفيات الرضع

السنة	2014	2015
معدل الوفيات	22316	23150

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقرير ديمغرافيا الجزائر 2016، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار  
<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/demographie-algerienne-2015>

## الجدول (05) : معدل وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات

السنة	2014	2015
معدل الوفيات	24.6 بالآلاف	25.7 بالآلاف

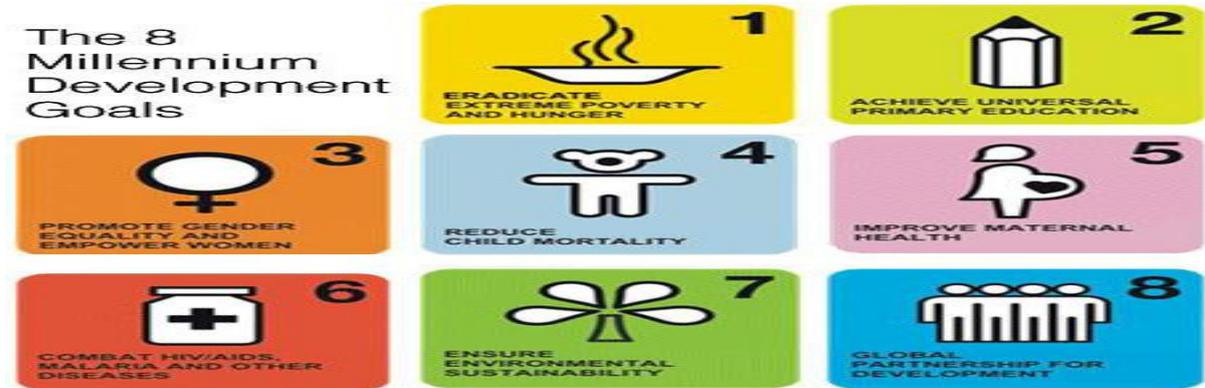
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على تقرير ديموغرافيا الجزائر 2016، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار  
<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/demographie-algerienne-2015>

## الجدول (06) : معدل وفاة الأمهات

السنة	2008	2015
معدل الوفيات لكل 100.000 ولادة حية	86.2	57.5

المصدر: les donnees de rapport national sur les OMD 2010 Algérie

## الشكل (01) : الأهداف الإنمائية للألفية



المصدر: UN General Assembly, Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development, adopted by the General Assembly on 25 September 2015. United Nations, 2015.

**الإحالة****ت و المراجع**

- 1 . ماريتزا فارقاس، التعليم و التوعية البيئية، مجلة بيئة المدن الإلكترونية، العدد 13، جانفي 2016، ص 2.
- 2 . قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة AG 53/202 الصادر في 17 سبتمبر 1998 الذي جاء بفكرة عقد مؤتمر قمة الألفية للتنمية.
- 3 . Wolfgang Hannover et autres « Contribution de la micro-finance à la promotion des objectifs du millénaire pour le développement » édition organisation, paris, 2006, p 5-7.
- 4 . Les huit (08) objectifs du millénaire pour le développement, site web [www.un.org/fr/millénngoals](http://www.un.org/fr/millénngoals).
- 5 . تقرير الاجتماع الوزاري المنعقد في 24 ماي 2010، الموجود بالموقع الرسمي لوزارة الداخلية.
- 6 . تقرير الاجتماع الوزاري، المرجع نفسه.
- 7 . الموقع الرسمي للرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الانسان <http://www.la-laddh.org/?lang=ar>
- 8 . تقرير المرصد الوطني لحماية الطفولة لسنة 2017 عن موقع الجزيرة.
- 9 . مؤشر دافوس الصادر في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي سنة 2016.